مجموعة الأغر
AL-AGHAR GROUP

البحث والتطوير
في مجتمع المعرفة

النشرة الإخبارية العدد العاشر

في هذا العدد

د. هيفاء جمل الليل
مديرة جامعة عفت

د. محمد خورشيد
مدينة الملك عبدالعزيز
للعلوم والتقنية

كلمة الرئيس التنفيذي ١

صناعة المعرفة ٣

الدور المهم للبحث العلمي لتحويل المملكة إلى مجتمع أساسه معرفة ٦

الخطة الوطنية للعلوم والتقنية والابتكار.. نحو مجتمع المعرفة ٩

أحدث المشاريع والدراسات ١١

أثري معلوماتك عن المجتمع المعرفي ١٢

كلمة الرئيس التنفيذي

ثقافة البحث والتطوير لبناء اقتصاد المعرفة

تعرف منظمة التعاون الاقتصادي OECD البحث والتطوير على أنه « العمل الإبداعي الذي يتم على أساس نظامي بهدف زيادة مخزون المعرفة بما في ذلك معرفة الإنسان،الثقافة والمجتمع،واستخدام مخزون المعرفة هذا لإيجاد تطبيقات جديدة ». ويمكنني تعريفه بلغة أخرى مبسطه بأن تستثمر الدول أو المؤسسات جزء من إيراداتها وأرباحها الحالية في سبيل تحسين كفاءتها وإيراداتها المستقبلية عبر توظيف جزء من هذه الإيرادات الحالية للدولة أو المؤسسة في أنشطة بحثية يؤمل أن تؤتي ثمارها في المستقبل .
إن خلق اقتصاد قائم على المعرفة ليس بالأمر البسيط إذ يتطلب جهداً عالياً لتحديد الرؤية والإستراتيجية والاستثمارات المنافسة لتطوير اقتصاد مستدام ومتنوع يحقق قيمة مضافة،ومع ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي للدول وارتفاع نسبة دخل الفرد يمكن القفز في عملية البحث والتطوير من القطاعات القائمة على وفرة اليد العاملة كالزراعة وإنتاج البضائع إلى البحث والتطوير في القطاعات الاقتصادية القائمة على المعرفة والمعتمدة على الطاقة البشرية النوعية لخلق ثروة إضافية من الأفكار والخدمات والخبرات والمنتجات المتطورة التي لا تحتاج إلا إلى قدر ضئيل من اليد العاملة مقابل كمية الإنتاج .

إن قطاع البحث والتطوير ليست قطباً أحاديا بل عبارة عن مجموعة من الشركاء تتضافر جهودهم وخدماتهم للارتقاء بعملية البحث والتطوير وهؤلاء الشركاء هم : أولاً القطاع الحكومي الذي يملك القدرة على تشريع القوانين الداعمة والمؤثرة إضافة إلى تقديم الجزء الأكبر من التمويل والحوافز،وثانيا المؤسسات الأكاديمية والعلمية التي تقوم بخلق مناخ فكري محفز على الإبداع والابتكار ومساعدة أصحاب القدرات العالية على التطوير وتعزيز الملكية الفكرية والأفكار الجديدة،ثالثا القطاع الخاص الذي يقوم من جهة بالمشاركة بالتمويل إضافة إلى اختبار ملائمة الأفكار الجديدة للسوق والمساهمة في تطبيق الأفكار عملياً،وأخيرا قطاع البحث والتطوير سواء كان هذا القطاع جزء من مؤسسة تعليمية أو كيان مستقل بذاته يعنى بالبحث والتطوير لتصب جميع جهود الشركاء الآنف ذكرهم في بوتقة هذا القطاع مما يؤدي إلى نشوء شركات تجارية جديدة او ظهور خدمات ومنتجات جديدة مما يؤدي حتما إلى دفع عجلة الاقتصاد الوطني .

كلمة الرئيس التنفيذي

ولا يسعنا هنا إلا التأكيد على ضرورة زيادة الإنفاق في مجال البحث والتطوير خصوصا بعد أن خرجت السعودية من خريطة البحث والتطوير العالمية في عام ٢٠١٣ بعد دخولها لأول مرة عام ٢٠١٢ ضمن هذه الخريطة حيث لم يتم إدراج السعودية ضمن التصنيف العالمي للإنفاق على البحث العلمي والتي تضم ٤٠ دولة وهو ما يعني أن السعودية تنفق أقل من ٠,٢٥٪ من ناتجها المحلي على البحث العلمي .

إن العالم مقبل على تغييرات تقنية لا يمكننا تخيلها ولا تخيل تأثيرها في المستقبل القريب مما يؤدي إلى ازدياد الفارق التقني بيننا وبين دول العالم المتقدم اذا يجب على المملكة أن تتخذ خطوات جادة وسريعة لتنشيط البحث والتطوير والاستفادة من الفوائض المالية لمضاعفة الاستثمار في البحث والتطوير .

فهد أسعد أبو النصر
الرئيس التنفيذي لمجموعة الأغر

صناعة المعرفة

في إطار تعريف المجتمعات المعرفية وأنها تلك المجتمعات التي تنتج كميات كبيرة من المعرفة مقارنة بباقي إنتاجها والتي يستخدم فيها عامة الناس المعرفة بدرجة عالية في حياتهم الشخصية والعملية، وما أصبحنا نعرفه بأن المعرفة منتَج مثل أي منتج آخر له منتِجين ويمكن إنتاجه محلياً أو استيراده، فإننا نعتقد بأننا إذا حددنا وتعرفنا على أبرز منتجين المعرفة وإذا قسمنا المعرفة وفقاً لما يمكن استيراده منها وما الذي يجب إنتاجه محلياً سنستطيع أن نحسن الناتج الوطني المعرفي كمياً ونوعياً في فترة وجيزة – خصوصاً في ظل ما نعيشه الآن من إرادة وقدرة وطنية في اتجاه الريادة المعرفية العالمية

المعرفة هي «حصيلة التعلم عبر العصور»(١). والأبحاث هي العمل الرسمي المنهجي لزيادة مخزون المعرفة، بما في ذلك المعارف الإنسانية والثقافة والمجتمع، واستخدام هذا المخزون من المعرفة لابتكار تطبيقات جديدة(٢). وفي إطار هذين التعريفين يمكننا الجزم بأن أبرز من يعمل بإنتاج المعرفة هم الباحثين الذين ينتجون العلم ويوثقونه ويرتبونه ويرصدون تطبيقاته العملية والذين هم غالباً من حملة شهادات الدكتوراه أو – في بعض المجالات – من ذوي الخبرة العملية المتخصصة(٣). ويعمل هؤلاء المنتجون للمعرفة عادة في منظمات أو مراكز مختصة بإنتاج المعرفة أهمها الجامعات البحثية والمستشفيات البحثية ومراكز الدراسات والأبحاث والحاويات الفكرية وأقسام الأبحاث والتطوير في الشركات

بما أننا عرفنا أن الباحثين هم من ينتجون المعرفة و أن الجهات البحثية هي مصانع المعرفة يمكننا التأكيد بأن الميزة التنافسية العالمية لأي دولة في مجال المعرفة تعتمد على جودة ووفرة هؤلاء الأشخاص والجهات(٤). وبمجرد مقارنة عدد الباحثين في المملكة العربية السعودية وهو أقل من ١٠٠ في المليون نسمة بمتوسط عدد الباحثين في العالم الإسلامي وهو ٦٤٩ في المليون نسمة سنجد فجوة غير صغيرة في مسيرتنا نحو الريادة المعرفية. ويمكن الإشارة إلى متوسط عدد الباحثين في العالم وهو ٢،٥٣٢ في المليون نسمة أو إلى متوسط عدد الباحثين في أوروبا وهو ٦،٤٩٤ في المليون نسمة لرؤية حجم الفجوة الحقيقي(٤). ولعل مؤشر عدد الباحثين كافي هنا (دون الحاجة لمقارنة أعداد الجهات البحثية أو الإصدارات العلمية أو نسبة الأبحاث من الناتج المحلي) لأن التركيز على زيادة نسبة الباحثين في المجتمع سيتطلب بطبيعة الحال زيادة الإنفاق على البحث العلمي وزيادة عدد الجهات البحثية وسينتج عن ذلك كله زيادة في الإصدارات العلمية والابتكارات. كما أن تدني نسبة الباحثين في المجتمع يعكس أحد العوائق الكبرى في طريق إنتاج المعرفة لأنه لا يمكن صناعة شيء دون وجود اليد العاملة التي تصنعه

من الممكن إستيراد بعض أنواع المعرفة كمنتج جاهز تم إنتاجه في بلد آخر. ومنها المعرفة الطبية والتقنية والصناعية والفيزيائية والكيميائية حيث أن المعرفة في هذه المجالات لا تتغير كنتيجة لتغير المكان. فعلى سبيل المثال، تركيبة الدواء إن أثبتت نجاحها في علاج مرض السكري في أمريكا لن تفشل في علاج نفس مرض السكري في أسيا. والتقنية التي تصنع محرك الطائرة في فرنسا يمكن أن تصنع نفس محرك الطائرة في أفريقيا. فالقوانين الكيميائية والفيزيائية لا تتغير بتغير المكان. كون هذه الأنواع من المعرفة أكثر قابلية للإستيراد لا ينفي ضرورة دراسة تطبيقاتها المحلية – عادة من وجهة نظر اجتماعية إنسانية – للاستفادة منها، ولا ينكرمزايا وفوائد إنتاجها للبلد المنتِج

لكن هناك أنواع من المعرفة لا يمكن استيرادها جاهزة حيث أنها تتغير بتغير المكان. ومجالات المعرفة هذه تأتي تحت مظلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ومنها الأمور الشخصية والأسرية مثل التربية والزواج، والاجتماعية والنفسية مثل التضامن الاجتماعي والجريمة والإدمان، والسياسية والتاريخية حيث أن هذه كلها تتأثر بالثقافة والعادات والقيم والدين المحلي. ويمكن الاستشهاد على صعوبة استيراد مثل هذه المعرفة بأن نتخيل دراسة عن أخلاقيات العمل أو عن المشاكل الزوجية في دولة أوروبية ومدى صحة نتائجها وملائمتها للمجتمع السعودي (بل حتى الظواهر الصحية مثل أسباب انتشار مرض السكري يجب دراستها من وجهة نظر اجتماعية ثقافية محلية). والحال في الكثير من الدول النامية أن معظم هذه المعرفة الاجتماعية المحلية تنتج على أيد باحثين من دول أخرى فلا تخدم الأهداف المحلية قدر ما تخدم أهداف الجهات العالمية التي تقوم بإنتاجها(٥). وكون هذا النوع من المعرفة (أي المعرفة الإنسانية والاجتماعية) يختص بفهم الإنسان والمجتمع فهو ذا أهمية كبرى لفهم وإثراء سبل التطور والتنمية الوطنية(٥).

ومع ذلك فمن الملاحظ أن نصيب الأسد من الاهتمام والاستثمار يبقى في مجتمعنا للمجالات العلمية الأخرى. فعلى سبيل المثال برنامج الابتعاث الحالي – وهو أحد أهم الفرص لزيادة نسبة الباحثين والعلماء – قد حدد ما يقارب عشر تخصصات «مرغوب فيها» ولم يأتي منها أي تخصص في العلوم الإنسانية أو الاجتماعية. ونجد ذات التوجه عموماً في الجامعات والكليات التي افتتحت في السنوات القليلة الماضية في بلادنا مع وجود بعض الإستثناءات.

بالنظر إلى مسيرة التحول إلى المجتمع المعرفي من وجهة نظر اقتصاديات العرض وبالتركيز على تحسين العرض من خلال التعامل مع المعرفة كمنتج مثل أي منتج آخر له أيد عاملة ومصانع يمكننا تحفيز صناعة المعرفة كما نحفز أي صناعة أخرى. وبقبول حقيقة أن هناك أنواع من المعرفة يمكن استيرادها وأخرى يجب صناعتها محلياً (واستحالة صناعة كافة أنواع المعرفة محلياً) سنستطيع وضع أولويات صناعة المعرفة الوطنية محافظين بذلك على وفرة كافة أنواع المعرفة محلياً – بين الاستيراد والصناعة الوطنية

علي البنوي
باحث في مجموعة الأغر

المراجع:

(1) http://www.almaany.com/home.php?language=arabic&lang_name=%D%8B%9D%8B%1D%8A%8D8%9A&word=%D%85%9D%8B%9D%8B%1D%81%9D%8A9

(2) http://en.wikipedia.org/wiki/Research

(3) http://www.china-nafsa.aief-usa.org/academics/knowledge.htm

(4) http://www.sesrtcic.org/files/article/394.pdf

(5) http://www.uni-bonn.de/~hevers/papers/Evers-Gerke-2003Local_Global_Knowledge.pdf

الدور المهم للبحث العلمي لتحويل المملكة إلى مجتمع أساسه معرفة

البحث العلمي واقتصاد المعرفة وجهان لعملة واحدة ترسمها الجامعة النموذجية

في ظل هذا التوسع الكبير في قطاع التعليم الجامعي، إضافة إلى التغيرات الكونية التي يشهدها العالم في بداية الألفية الثالثة، نتيجة للتقدم الهائل في تقنية الاتصالات والمعلومات يحتم على الجامعات أن تعيد اكتشاف نفسها من جديد وتحدد الدور الذي يجب أن تقوم به ، وعليه، تكون جامعاتنا اليوم بحاجة إلى بناء ذروة ذهنية جديدة تتلاءم مع الظروف والمستجدات والتوقعات ومخرجات العملية التعليمية التي تشمل الطالب و المسؤول والمجتمع والقطاع الخاص والعام من جهة وعلى الجانب الآخر لتكون مؤسسات تعليمية تتولد منها فرص جديدة اقتصادية وتعليمية وإبداعية، وتكون رمزًا للريادة في عالم لا يحترم إلا الإبداع والريادة.. وفي هذا الصدد أصبح لزامًا علينا أن نضع هيكلة نموذج الجامعة المنتجة(Productive University)، (ويقصد به الجامعة التي تحقق وظائفها المتوقعة التي تتمثل في التعليم والبحث وخدمة المجتمع، التي تتكامل فيها هذه الوظائف لتحقيق بعض الموارد المالية الإضافية من خلال أساليب ووسائل متعددة منها: التعليم المستمر والاستشارات والبحوث التعاقدية والأنشطة الإنتاجية)(١) ولأجل ذلك ، سوف يتم فيها (الجامعة)التركيز على البحث والتطوير واقتصاديات المعرفة والتعليم المبني على جودة المخرجات من حيث المحصول المعرفي الحديث في التخصص والمحصول المهاري من الحاسب الآلي والاتصال والقيادة والتطوير الذاتي وأخلاقيات المهنة وغيرها من المهارات الأخرى، مما يمكّن خريجي هذه الجامعة من خلق فرص وظيفية بأنفسهم أو الحصول على أفضل الفرص الوظيفية ذات المزايا العالية في سوق العمل السعودي والذي أصبح سوقًا عالميًا، وكذلك مساعدة مجتمعنا لدخول مجتمع المعرفة.

البحث العلمي والتطوير طريق الفوز في سباق الوصول إلى المعرفة الأكثر

أصبح العالم في سباق محموم للوصول إلى أكبر قدر ممكن من المعرفة الدقيقة المثمرة ، بل أصبح يناطح الماء والهواء في أهميته للحياة الإنسانية ، ولم يعد البحث العلمي والتطوير في هذا العصر المتسارع.. الذي يُرفع فيه شعار البقاء للأقوى وللأصلح- رفاهية أكاديمية تمارسه مجموعة من الباحثين القابعين في أبراج عاجية - بل أصبح محرك النظام العالمي الجديد ، والسبيل لفتح مجالات الإبداع والتميز لدى أفراد وشعوب هذه المجتمعات، وتزويدها بإمكانية امتلاك أسباب النماء على أسس قويمة، تكفل الراحة والرفاهية للإنسان وتضمن له التفوق على غيره، لأنه يعد الدعامة الأساسية للاقتصاد والتطور ، والركن الأول من أركان المعرفة الإنسانية في ميادينها والسمة البارزة للعصر الحديث.

الدور المهم للبحث العلمي لتحويل المملكة إلى مجتمع أساسه معرفة

ويمكن القول: أصبح البحث العلمي في وقتنا الحاضر واحداً من المجالات الهامة التي تجعل الدول تتطور بسرعة هائلة وتتغلب على كل الصعوبات التي تواجهها و تقصي الحقائق التي تستفيد منها بطرق علمية، ويعزى ذلك أن تأثير البحث العلمي في حياة الإنسان ينبع من عدة مصادر ولعل من أهمها: الانتفاع بفوائده التطبيقية في التعليم والتدريب، العلوم ،الثقافة والأدب.

وعليه، تظهر الإحصاءات أن نتاج البحث العربي ازداد نسبياً خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٦٧ إلى ١٩٩٠. فقد كان هناك توسّع سريع في عدد معاهد التعليم العالي، وهذا التوسّع رافقه في عدد قليل من البلدان زيادة في البحث العلمي والمنشورات العلمية ، وبما أن النهضة التكنولوجية في الألفية الثالثة تعتمد على الحقوق الفكرية والمعلوماتية واستخدام الحاسبات: فكان لزامًا علينا الأخذ بالآليات المطلوبة لإحداث التطوير المطلوب مثل صناعة البرمجيات وتخصيص برامج لتدعيم البحث العلمي الذي تتقدم به الصناعة بالتعاون مع الجامعات حيث توازي الدولة (على الأقل) ما يتقدم به القطاع الخاص، إضافة إلى تدعيم دور المكتبة، وتوصيلها بقواعد المعلومات والدوريات العالمية وبراءات الاختراعات مع ربطها بشبكة موحدة لمراكز المعلومات توفيرًا للمراجع العلمية المطلوبة للنهوض بالبحث العلمي وللتعرف على قاعدة بيانات عن الرسائل المنشورة في جامعاتنا والتقارير الفنية والمقالات العلمية والخبراء في شتى المجالات لتكون نافذة مهمة لتبادل الخبرات والمعلومات بين التوسع في برامج الدراسات العليا وبرامج المواد المتخصصة المختلفة باعتبارها أهم آليات نقل التكنولوجيا وتوليد براءات الاختراع والحقوق الفكرية وربط هذه البرامج بمشاكل الصناعة والمجتمع ككل.

ولقد أدى التحول نحو الاقتصاد القائم على المعرفة إلى تحول المحور الذي ترتكز عليه التنمية من استخدام حجم أكبر من رأس المال إلى استخدام معارف أفضل؛ لتكون بمثابة المادة الخام والناتج الأساس للأنشطة الاقتصادية، مما أدى إلى التغيير الكبير في مؤهلات القوى البشرية وتبدل في مواقعها، وطفرة كبيرة في تقدير قيمتها.

وبهذا، يحتل البحث العلمي والتطوير التقاني أولوية خاصة في تقدم المجتمعات الإنسانية وبالأخص تلك التي ترسم طريقها نحو التصنيع والتقانة، ويشكل التخطيط والتنظيم والإدارة وآليات العمل في مؤسسات ومراكز البحث العلمي عنصر النجاح الأهم في توجيه دفة البحث العلمي ليحقق ما تصبو إليه تلك المجتمعات من الإبداع واستثمار العقول وتسويق الأفكار.

ولأجل ذلك هناك ضرورة فعلية لتطوير أداء المؤسسات العلمية البحثية من خلال إيجاد آليات واضحة لسبل العمل والتواصل ضمن هذه المؤسسات من جهة، وآليات اقتناء ونشر المعرفة من جهة أخرى.

الدور المهم للبحث العلمي لتحويل المملكة إلى مجتمع أساسه معرفة

تمر المملكة العربية السعودية بمرحلة تحول اقتصادي كبير كتلك المرحلة التي مرت بها الدول الكبرى حينما انتقلت باقتصادها تدريجيًا من الاقتصاد القائم على الزراعة إلى القائم على الصناعة إلى القائم اليوم على المعرفة حيث تحل فيها المعارف والمعلومات محل الطاقة ورأس المال باعتبارها محور ارتكاز رئيس للتنمية المستدامة.و استشعارًا من المملكة العربية السعودية بأهمية هذا التحول الاستراتيجي نحو الاقتصاد المعرفي فقد كان لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز (يحفظه الله) قصب السبق في تحويل اقتصاد المملكة إلى اقتصاد معرفي من خلال:

إنشاء منظومة المدن الاقتصادية على رأسها مدينة الملك عبدالله الاقتصادية وجامعات بحثية يأتي في مقدمتها جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية والتي تعد واحدة من مؤسسات العالم الكبرى للبحوث بالإضافة إلى قراره الكريم بإنشاء ثلاث شركات لنقل التقنية وتوطينها وتطويرها وهي شركة وادي الرياض للتقنية و شركة وادي جدة و شركة وادي الظهران للتقنية. وذلك لاستثمار العقول وتسويق الأفكار الإبداعية .

واستنادًا لما سبق، تكون ثقافة التغيير والتأقلم مع متطلبات التطور المعرفي لم تصل إلى مجتمعاتنا بعد بالصورة المرجوة، فنحن لا نزال في موقع المتلقي السلبي، لا المنتج.ولذا فإننا بحاجة ماسّة إلى إعادة النظر في مقاربتنا لمفهوم (المعرفة)، وفي وعينا لحقيقة أن دخولنا (اقتصاد المعرفة) هو السبيل الوحيد لنجاحنا في مواجهة تحديات العصر ولاحتلال موقع لائق بين الأمم.

الدكتورة/ هيفاء رضا جمل الليل
مديرة جامعة عفت

في ظل توجه المملكة العربية السعودية لتشكيل اقتصادها المعتمد على القاعدة البترولية ليشمل اقتصاد جديد أساسه المعرفة ، سوف يعتمد أداء وتنافسية المملكة على عاملين: الأول هو قدرتها على التكيف مع التغيرات العلمية والتقنية ، والثاني هو وجود المصادر الطبيعية. سوف تكمن ميزات المملكة التنافسية مستقبلاً وبشكل مطرد في إبداع مواطنيها وابتكاراتهم في عالم التجارة والتي يكون أساسها التوصل لمعرفة جديدة أو تطبيق جديد للعلوم والتقنية لسد احتياجات اجتماعية واقتصادية معينة.

تقوم مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية بدور محوري في عملية التحول هذه بحكم موقعها كجهة موكل لها تطوير نظام الابتكار في المملكة. يتضمن سعي المدينة لتنمية القاعدة التقنية وضع أولويات بحث تشجع على الابتكار في الاقتصاد السعودي وكذلك تسهيل مشاركة القطاعين الخاص والعام للاستفادة من الابتكارات تجارياً. ركزت المدينة جهودها، من خلال الخطة الوطنية للعلوم والتقنية والابتكار والتي تقوم بالإشراف على تنفيذها، على تفعيل توصية اللجنة الاستشارية الدائمة في المجلس الاقتصادي الأعلى وذلك بتأسيس المركز الوطني للتطوير التقني والذي بدوره قام ويقوم بتخطيط وتنفيذ العديد من البرامج والأنشطة مستهدفاً الأفراد والمؤسسات في القطاعين العام والخاص. وبما أن نجاح هذه البرامج مرهون بوجود منظومة ابتكار وطنية متماسكة وقوية، انطلقت رؤية المركز من كونه يشكل مصدرا هاماً لدعم وتطوير منظومة الابتكار وطنية، ويحفز تحول المملكة نحو مجتمع المعرفة. حجر الزاوية في هذا الجهد هو عملية نقل التطورات التقنية من المعامل والمختبرات إلى السوق للاستفادة من هذا النتاج تجارياً مما يكرس علاقة الجهود البحثية باحتياجات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية. يتم العمل هنا على محورين: الأول يهدف إلى ربط البحث العلمي بالقطاع الصناعي من خلال برنامج مراكز الابتكار التقني، أما المحور الثاني فيهدف إلى الاستفادة من نتاج البحث العلمي تجارياً وذلك من خلال برنامج بادر لحاضنات التقنية.

يهدف برنامج مراكز الابتكار التقني إلى إنشاء مراكز تابعة للمدينة بالتعاون مع القطاع الصناعي ويتم استضافتها في الجامعات السعودية، تم بالفعل إنشاء خمسة مراكز استضافتها خمس جامعات سعودية (جامعة الملك سعود، وجامعة الملك فهد للبترول والمعادن، وجامعة الملك عبدالعزيز، وجامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية، وجامعة أم القرى)، كل مركز منها متخصص في تقنية معينة ويركز على البحوث التي تعالج القضايا المطروحة في الصناعة والتي تقوم بها فرق بحث متعددة الاختصاصات مؤلفة من أساتذة جامعيين وطلاب دراسات عليا وفي بعض الحالات مهندسين من الشركات الصناعية المشاركة في هذه البحوث.

بالمقابل يقدم برنامج بادر لحاضنات التقنية الدعم الفني واللوجستي والاداري لتشجيع إقامة مشروعات جديدة، والدخول في شراكة للحصول على ما تنتجه البحوث العلمية من أجل الوصول إلى منتج قابل للتسويق ومن ثم البيع. يتم تنفيذ هذا التوجه من خلال شبكة من الحاضنات التقنية المتخصصة داخل المدينة وأخرى تم دعم إنشائها في العديد من الجامعات السعودية.

مما سبق يتضح أهمية تضافر الجهود لتشييد منظومة ابتكار وطنية تتسم بالمؤسسات الفاعلة والموارد والبنية التحتية المناسبة، وإثراء ثقافة الابتكار ومناخ ريادة الأعمال اللذان يسهلان أوجه التفاعل بين جميع الأطراف المعنية داخل المملكة ومع شركاء دوليين ذوي الصلة للوصول إلى حلول عالمية المستوى وتنافسية لتحقيق الرفاهية الاجتماعية وذلك بهدف أن تكون المملكة مركزاً عالمياً للابتكار ومصدراً مستداماً للحلول الابتكارية.

ختاماً، يبقى الإنسان هو حجر الزاوية في كل ما تم طرحه. وهنا، من المناسب الإشارة إلى تمتع المملكة بميزة الموارد البشرية الواعدة حيث تبلغ نسبة من هم دون الثلاثين عاماً أكثر من ٦٠٪ من إجمالي السكان. المهم النظر إلى هذه النسبة كفرصة وليس كهم اجتماعي أو اقتصادي، حيث ينعكس ذلك على أسلوب التعامل. فشتّان ما بين من يجتهد لاستثمار فرصة ومن يسعى للتخلص من هم.

د. محمد بن سليمان خورشيد
مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية

أحدث الدراسات

قامت مجموعة الأغر مؤخراً بالتعاون مع وزارة الاقتصاد والتخطيط والمعهد الكوري للتنمية بمراجعة البرامج التشغيلية لاستراتيجية تحول المملكة العربية السعودية إلى مجتمع معرفي. وتضمن ذلك تنظيم المجموعة لورشة عمل بإستضافة جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية شارك فيها أكثر من مئة من رجال وسيدات الوطن من القطاع العام والخاص والمجتمع المدني ومن المفكرين والباحثين والعلماء.

المشاريع الحالية

مشروع الحاوية الفكرية للشباب ٢٠١٣ : بعد نجاح المرحلة الأولى للمشروع والتي استمرت من بداية ٢٠١١ إلى نهاية ٢٠١٢ تقوم مجموعة الأغر بتنظيم المرحلة الثانية للمشروع ليتمحور على موضوع الإسكان وحلوله من وجهة نظر الشباب. ومن الأعمال التي يقوم بها الشباب أثناء المشروع: عمل الدراسات وجمع البيانات عن المواضيع ذات العلاقة بالإسكان من وجهة نظرهم وصياغة المبادرات والحلول التي من شأنها أن تحسن وتطور القطاع الإسكاني وعرضها على الجهات المختصة وذوي العلاقة للنظر في مدى إمكانية تفعيلها على أرض الواقع.

اسم الكتاب: التحول إلى مجتمع المعرفة
تأليف: أ.د. سعد علي الحاج بكري
الناشر: مكتبة الملك عبدالعزيز العامة – الرياض
تاريخ النشر: ١٤٢٦هـ

مقتطفات من الكتاب:

بنية الابتكار وبيئته المهنية
لاشك أن البحث عن المعرفة، بل ابتكار ((الجديد والمفيد)) منها، هو المحرك لدورة المعرفة التي تدير معها اقتصاد الأمم وأداء المجتمعات ورفاهيتها. وإذا كنا نريد المزيد من ((الجديد))، ونستطيع توظيف هذا الجديد ليصبح ((مفيداً))، فإن الفوائد ستزداد وعجلة التنمية ستدور ونجد أنفسنا في حركة مستمرة تتجه نحو مساهمة أفضل في بناء حضارة الإنسان ومكانة أكبر بين الأمم. لكن الأمر ليس سهلاً، وليس حلماً ورديا، بل هو جهد وعمل، خصوصاً في المرحلة الأولى، مرحلة قبول تحدي ((مجتمع المعرفة))، مجتمع العصر الذي نعيش فيه، والانطلاق نحو تفعيل البحثي عن الجديد والمفيد والاستفادة من هذا التفعيل في ((إيجاد الوظائف))، وإعطاء دور لكل إنسان، وفي ((توليد الثروة))، وتحقيق التنمية.
صفحة (٢٧)

اختيار المعارف القابلة للتوظيف
إن لكل معرفة فائدة. لكن هذه الفوائد قد تكون ((مباشرة)) وملموسة، وقد تكون ((غير مباشرة)) وغير ملموسة. فالمعرفة التي تمكن الإنسان من تصنيع منتج أو تقديم خدمة هي معرفة ((مادية)) مباشرة وملموسة، و بالطبع مفيدة، ليس فقط لصانع المنتج او مقدم الخدمة، بل للمستفيد المستعد لدفع التكاليف المطلوبة. والمعرفة التي تزيد ثقافة الإنسان، وتهذب سلوكه هي معرفة ((غير مادية)) وغير مباشرة وغير ملموسة، لكنها أيضاً مفيدة، ليس للإنسان الذي اكتسبها فقط، بل للآخرين من حوله والمتعاملين معه. وفي كل من النوعين فوائد للمجتمع ينبغي الاهتمام بها والاستفادة منها. ولابد من ((التوازن)) بين هذين النوعين. فقصور النوع الأول يقود إلى الضعف المادي، وربما الفقر والعزلة. وقصور النوع الثاني يؤدي إلى ضعف الروح الإنسانية، وربما طغيان الجشع المادي. وقصور الاثنين معاً يفقد الإنسان توازنه وقدراته. ولنا فيما نشهده في الحياة من حولنا أمثلة كثيرة على كل من هذه الحالات المحتملة.
صفحة (٥٤)

للتواصل معنا

فيسبوك: مجموعة الأغر Al-Aghar Group

تويتر: @ALAGHAR__GROUP

البريد الإلكتروني: info@al-aghar.com

الموقع الإلكتروني: www.al-aghar.org